

في شرح المقاصد بمتنوع ان يقال القرآن مخلوق من ابد اللفظ المنزل
 علي محمد صلى الله عليه وسلم باتفاق السلف قلت قده بعضهم
 بغير مقام البيان والتعلم واما مثل قولنا ونطق بالقران مخلوق
 فهذه هب البخاري والاكثريين من المناخريين جوازها وهو الراجح
 خلافا للذي هب في الخلاف مبسوطا بالاصل السادس قيل علي
 ملائكة اليه النظم والجماعة كل من يسمع كلام الله مع قطع النظر
 عن المحل المخصوص وكذا اذا اريدت سماعه فهمه من
 الاصول المسموعة فلا وجه لاختصاصه موسى عليه الصلا
 والسلام بكونه كلم الله واجب باوجه وجهها طريق الشفوي
 ووجه الاسلام الغزالي انه سمع كلام الله الان في الاصوت ولا
 حرف كما ترى ذاته في الآخرة بالام ولا كيف وهذا اعلي
 مذهب من يجوز تعلق الروية والسماع بكل موجود حسي
 الغائب والصفات لكن سماع هذه غير الصوت والحرف
 لا يكون الا بطريق خرق العادة وقيل سمعه بصوت من
 جميع الجهات علي خلاف ما هو العادة وقيل انه سمع من
 جهة لكن بصوت غير مكتسب للعباد علي ما هو شأن
 سماعتها وحاصله انه عليه الصلاة والسلام اكرمه ربه
 فافهمه كلامه بصوت نولي خلقه من غير كسب لاحد من
 من خلقه والى هذا ذهب ابو منصور المانزري والاشعري
 قال الاستاذ انفقوا علي انه لا يمكن سماع غير الصوت
 الا ان منهم من يثبت القول بذلك ومنهم من قال كما كان
 المعنى القايم بالنفس معلوما بواسطة سماع الصوت
 كان مستوعفا لاختلاف لفظ علي هل هو الله اعلم السابع

١٢٥٠
 ١٣٤٦

مذهب

تأليف
 ابو اسامة
 بن علي

مذهب الاشعري والباقراني انه لافاضل بين سوره القرآن ولا
 بين آياته والاحاديث المصححة بعد ان صحت حملت علي زيادة
 الاجر والثواب او ما هو الانفع والايق بحسب احوال العباد
 الشاؤون تقدم ان كلام الله تعالي صفة واحدة لها تعلقات
 شتى عابرها بنظم مخصوص يسمى القرآن وينظم مخصوص
 يسمى التوراة وينظم مخصوص يسمى الانجيل وهم جرد الصلا
 ان التوراة والانجيل واحده غيرهما غير لفظهما ومعناها
 وقيل معناهما فقط وعلني الاول قيل يحرم النظر فيهما وقيل
 يكره وهو الاصح لغير المنجدين لانه من روية المنكر ولو اجمعا
 وانه اعلم وبالاصل من القواعد العباد التي لا تكاد تجتمع
 في محل واحد من غيره من كتاب **ص** ويستحيل ضد
 ذي الصفات في حقه كالكون في الجهات **ش** هذا شروع
 في القسم الثالث من اتسام الحكم العقلي المتعلقة به تعالي
 المتقدم في قوله فكل من كلف شرعا وجبا عليه ان يعرف
 ما قدره وجبانه والمجانز والممتنع وهو ما يستحيل في حقه
 عز وجل وقد مره علي الثاني ر وما الاختصار وليرتبط
 الجانز بعضه ببعض فيخلص من الارسال والنبوات
 من غير تحلل باجنبي والمعنى انه يجب شرعا ان يعتقد انه
 يستحيل عليه سبحانه اضداد تلك الصفات المتقدمة
 باسرها نفسية كانت او سلبية معاني كانت او معنوية
 فلا يتصور ثبوت شئ من اضدادها له تعالي اذ المستحيل
 كما مره الا يتصور في العقل ثبوته فيستحيل عليه تفك
 العدم والمحدوث وطء العدم وهو الفناء والمماثلة للحوادث

وفي نسخة
 اللغيب

وورد